ارة العالمية تفاؤل يشوبه الحذر

مدير الاتحاد العام للغرف التجارية لـ "الثورة" :

التأخر أفقد اليمن كثيراً من المزايا!

⁕ ..طالب مدير الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية محمد قفلة الحكومة بإصلاح المنظومة الاقتصادية ،لكي يتقبل الاقتصاد اليمني ويستوعب متطلبات التهيئة اللازمة لما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ،لأن ذلك سيترتب عليه تقديم الكثير من الالتزامات الدولية التي يصعب الخروج عنها .

وقال قفلة في لقاء خاص لـ الثورة" :إن عدم انضمام اليمن في الفترات الماضية افقدها كثيراً من المزايا التي كان من الممكن أن تستفيد منها كدولة أقل نموا بما يؤدي لدعم الاقتصاد الوطني .

حاوره / محمد راجح

وأشار إلى أن القطاع الخاص سيكون أمام منافسة شديدة من قبل كافة القطاعات الخاصة الإقليمية والعالمية والمجال سيفتح بدون أي قيود وهنا ستكون المهمة شاقة جدا للصمود لمن سيكون له قدرة خاصة على توسيع نشاطه على زيادة الإنتاج ،والبحث عن مصادر لتنمية كافة القطاعات الواعدة .

* اليمن أصبحت على أعتاب منظمة التجارة العالمية كيف ترى هذا الأمر وأهمية الانضمام لهذا التكتل الاقتصادي الدولي؟

- اليمن مع الأسف الشديد تأخرت كثيرا عن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ،ومعروف أن أغلب دول العالم قد انضمت إلى المنظمة ،وجاء انضمامها بعد مفاوضات طويلة دارت بين كافة الدول لتحرير التجارة العالمية.

عدم انضمام اليمن في الفترات الماضية افقدها كثيراً من المزايا التي كان من الممكن ان تستفيد منها كدولة أقل نموا بما يؤدي لدعم الاقتصاد الوطني .

وفي كل الأحوال هناك فوائد وهناك مشاكل قد تحدث نتيجة ذلك ،لكن لا بد أن يتقبل الاقتصاد اليمني ،وأن يستوعب متطلبات التهيئة اللازمة لما بعد الانضمام ،لأن ذلك سيترتب عليه تقديم الكثير من الالتزامات الدولية التي يصعب الخروج عنها.

مهام

* ما المهام برأيك الواجب اتخاذها لمواجهة الآثار المحتملة لعملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية؟

- هناك شقين من المهام ،مهام متصلة بالجانب الحكومي والمتمثل بإصلاح المنظومة الاقتصادية والتشريعات الاقتصادية التي تتعارض مع منظمة التجارة العالمية ،بينما الشق الثاني يتعلق بالقطاع الخاص اليمني والذي عليه أن يدرك انه سيكون أمام منافسة شديدة من قبل كافة القطاع الخاص الإقليمي والعالمي والمجال سيفتح بدون أي قيود وهنا ستكون المهمة شاقة جدا للصمود لمن سيكون له قدرة خاصة على توسيع نشاطه على زيادة الإنتاج ،والبحث عن مصادر لتنمية كافة القطاعات الواعدة .

هناك قطاعات اقتصادية يمنية يمكن المنافسة بها في حال قيام الدولة بها ومساعدة القطاع الخاص للاستثمار فيها ،ولهذا لا بد أن يرافق عملية الانضمام حزمة من البرامج والخطط الهادفة لتحسين بيئة الاستثمار وتعديل القوانين والأنظمة ،وكذا تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص ،وحل المشاكل والصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص ،تحقيق الأمن والاستقرار ،وكذا الاهتمام بالتأهيل والتدريب لأن المجال سيفتح للعمالة الوافدة بدون أي قيود ولن يصبح هناك أي قيود أو شروط لاستقدام العمالة ،ولهذا نحن أمام تحد كبير إذا لم يؤخذ على محمل الجد سوف يضعف دور القطاع الخاص اليمني أمام المنافسة الخارجية؟

منافسة

* هل القطاع الخاص اليمني بوضعيته الراهنة مستعد للتعامل مع التغييرات التي يمكن أن تحدث مع عملية الانضمام والانخراط في منظومة إجراءات شديدة التنافسية؟

مؤسسات القطاع الخاص الكبيرة لديها رؤية للتعامل مع ذلك ،لأنها أيضاً تمكنت من الدخول بشراكات تجارية مع شركات عالمية وفي دول أخرى ،ومن تجاربها في الدول الأخرى تدرك أن عليها التهيئة والاستعداد لقبول أي تدفق للسلع الخارجية والاستثمارات الخارجية .

طبعا لدينا موارد لكنها تحتاج إلى تفعيل وجودة وإلى تنظيم والقدرة على النفاذ إلى الأسواق ،بعض المنتجات لديها ميزات تنافسية لكن المطلوب زيادة الإنتاج بحيث تستطيع مواجهة المنافسة القادمة.

«شراكة»

* كل هذه التغيرات والأوضاع الاقتصادية الراهنة تتطلب حواراً جاد وشراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص .. لماذا لا نرى أي بوادر في هذا الاتجاه؟

- موضوع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص بدأ يطرح منذ عشر سنوات بشكل جاد ،وهناك بعض من متخذي القرار يتحمسون ويؤكدون على أهمية هذا الأمر ولكن الجزء الآخر غير مستوعب لأهمية الشراكة ،ولهذا نأمل من الجانب الحكومي البدء باتخاذ الخطوات العملية لهذه الشراكة ،لأن القطاع الخاص يساهم بأكثر من 70٪ من الناتج المحلي الاجمالي ،ويستوعب عمالة ،ويساعد على تحسين الدخل من خلال الصادرات ومن النقد الأجنبي ،ولهذا من الأحرى أن تبادر الدولة للأخذ بيد هذا القطاع والخروج من الحديث العام إلى اتخاذ الخطوات العملية لإقامة شراكة حقيقية بين الطرفين.

نائب رئيس مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية بوزارة الصناعة والتجارة لـ "الثورة" :

القطاع الخاص أول المستفيدين

⁕ ..اليمن أصبحت قاب قوسين من أن تصبح العضو 160 في منظمة التجارة العالمية إن لم تحدث هناك مفاجآت كما يقول نائب رئيس مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية بوزارة الصناعة والتجارة خليل الصباري، الذي نفى أي تأثير سلبي لعملية الانضمام على الاقتصاد الوطني بل ستحظى المنتجات الوطنية بفرصة كبيرة للنفاذ إلى الأسواق الدولية بسهولة ويسر ، ويؤكد الصباري أن الاقتصاد اليمني منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي أصبح مفتوحا ولم يعد هناك ما يقلق .

ودعا نائب رئيس مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية القطاع الخاص إلى تأهيل نفسه للمنافسة كون سياسة الحماية للمنتجات الوطنية لم تعد مجدية مزيد من التفاصيل في سياق الحوار التالي.

" البديل الآخر هو التهميش .. وسياسة الحماية ليست مجدية اقتصاديا

حاوره/عبدالله الخولاني

* اليمن تنهي 13 عاما من المفاوضات من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ..كيف تقيمون ذلك؟

- طبعا كما ذكرت استمرار مفاوضات اليمن لأكثر من 13 عاما هذا دليل على حرص المفاوض على تحقيق أكبر المكاسب للاقتصاد اليمني ،ومنذ تبني اليمن لبرنامج الإصلاح الاقتصادي أصبح الاقتصاد اليمني اقتصاداً مفتوحا ولن يحدث أي تأثير سلبي على الاقتصاد اليمني من عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية،بل على العكس اليمن ستستفيد وستحظى الصادرات اليمنية بفرصة النفاذ إلى الأسواق الدولية، فالمفاوض اليمني جاء بعد إقرار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي حدد التعرفة الجمركية عند 20٪-5ولهذا كان المفاوض اليمني يجد صعوبة في ربط التعرفة الجمركية عند حدها الأعلى ولكنه نجح،وبالنسبة للمنتجات الزراعية سيتم تصديرها إلى أسواق دول الجوار والقرن الأفريقي بسهولة ويسر وبتعرفة جمركية منخفضة قد تصل إلى صفر٪ وكما هو معروف 95٪ من تجارة العالم تتم عبر منظمة تجارة العالمية.

المستفيد الأول

* ماذا عن مخاوف القطاع الخاص من عملية الانضمام؟

- القطاع الخاص هو المحرك الأول للاقتصاد اليمني ، ويمثل نشاطه الرافد الأول للناتج المحلي الإجمالي،وبالتالي دور القطاع الخاص أساسي وضروري في عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية . إلا أنه يلاحظ أن عضوية المنظمة هي لحكومات الدول والاتحادات الجمركية المستقلة ، وبالتالي فإن جهد الانضمام للمنظمة تقوده الحكومات التي تتمتع باتخاذ قرارات السياسة التجارية ،ومن حيث المبدأ يجب الاتفاق على أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أصبح ضرورة لبلادنا على طريق الاندماج في الاقتصاد العالمي،فالبديل لعدم الانضمام هو التهميش وذلك أمر لا نرضاه لبلادنا ،كما أن القطاع الخاص لا يقبل به . وكما يعلم الجميع فإن عدد الدول الأعضاء في المنظمة وصل إلى 159 دولة واتحاد جمركي وهناك نحو 30دولة في طريقها إلى الانضمام للمنظمة ،وذلك يعني ببساطة إعلان ثقة في نظام التجارة العالمي متعدد الأطراف ، الذي تمثله وتشرف عليه منظمة التجارة العالمية ،كما أن التجارة العالمية أصبحت واقعياً محكومة باتفاقيات المنظمة،نتيجة لعضوية جميع الأطراف الفاعلة فيها والتي تمثل نحو 95٪من حجم التجارة العالمية .

وهناك بعض المخاوف والتحفظات التي يبديها القطاع الخاص والتي توليها الحكومة اليمنية تقديرها وتأخذها بعين الاعتبار، وهذه المخاوف مشروعة، باعتبار أن القطاع الخاص اليمني مازال في طور النمو الأولي، وبالذات القطاع الصناعي الذي يعتقد البعض صعوبة وقوفه أمام المنافسة في السوق المحلي أو الخارجي.

ولكن يجب النظر إلى هذه المخاوف بصورة إيجابية وليس بالصورة التي يعكسها البعض خاصة إذا ما عرفنا بأن عملية انضمام بلادنا للمنظمة بدأت فعليا منذ عام 2000م ، عندما أقر المجلس العام للمنظمة طلب انضمام اليمن للمنظمة ،أي منذ ثلاث عشرة سنة، وذلك يعني أن عملية انضمام بلادنا للمنظمة تسير بخطى متأنية وذلك ناتج عن الحرص على تجنب تقديم التزامات من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجات المحلية والاقتصاد الوطني بشكل عام.

ومن ناحية أخرى فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأت بلادنا بتنفيذه عام 1998 م قد تولى تنفيذه جانب كبير من متطلبات الانضمام للمنظمة ،وبالتالي ليس من المتوقع ظهور سلبيات كبيرة غير محسوبة ،وبناءً عليه فإننا نؤكد بأن السوق اليمني لن يتأثر جراء الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لأن السوق في الأساس مبني على الانفتاح الاقتصادي أمام المنتجات والصادرات الأجنبية ،حيث تنتهج اليمن اقتصاد السوق الحر، ما يعني أن المنافسة أصبحت قوية منذ انتهاج هذه السياسة وليس لذلك علاقة بعملية انضمام بلادنا للمنظمة التي لازالت المفاوضات جارية بشأنها.

حماية معقولة

* حماية الصناعات الوطنية كيف ستتم بعد الانضمام؟

- عملية الانضمام لا تعني أيضاً أن تكون الحماية معدومة للمنتجات الوطنية ،لكنها حماية معقولة ، وليست مطلقة لأن الحماية المطلقة أثبتت أنها غير مفيدة للاقتصاد ،لأن معظم المنتجين الذين اعتمدوا على الحماية المطلقة سواء كان منع استيراد السلع المنافسة أو تقديم الدعم غير المحدد الذي كان موجودا في الثمانينات لم يستطيعوا الارتقاء بجودة منتجاتهم ،ولا المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية مما جعل بعضهم يتجه للاستثمار خارج اليمن.

ومن جانب آخر فإن القطاع الخاص سيكون أول المستفيدين من انضمام اليمن للمنظمة وما عليه إلا تأهيل نفسه ،إذا ما أخذنا في الاعتبار أن أبرز فوائد الانضمام للمنظمة هو نفاذ المنتجات اليمنية إلى أسواق 159دولة عضو بالمنظمة برسوم جمركية منخفضة إن لم تكن عند مستوى الصفر، وبصورة أكثر تنظيما وتيسيرا دون تمييز وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية، ويجب أن يتحمل هذا القطاع مسؤولياته وإعادة تأهيل نفسه، والاستفادة من التكنولوجيا والقدرات المحلية لرفع جودة منتجاته وقدرتها على المنافسة خارجيا، كما أن الجودة مطلوبة للمستهلك ،ولا يمكن أن يدفع المستهلك، والذي يمثل الجزء الأكبر من الاقتصاد الوطني ثمن سياسة الحماية غير الاقتصادية، كما أنه يجب مراعاة مصالح جميع الأطراف وفي مقدمتهم المواطن العادي الذي ستنعكس عليه هذه العملية إيجابيا من حيث القضاء على الاحتكار، وإتاحة الحرية للمستهلك في اختيار السلع والخدمات المتوفرة في السوق المحلي وأكثرها كفاءة وجودة ونوعية وأقلها سعرا، وانحسار عمليات الغش التجاري والتقليد والتلاعب بالأسعار كون السلع المحلية والأجنبية ستخضع لقواعد وشروط وضوابط أساسية ،بالإضافة إلى فتح المجال أمام المنافسة في مجال تجارة الخدمات مما ينتج عنه تحسن الخدمات المقدمة وتنوع في الخيارات إمام طالبي الخدمات وأود الإشارة هنا إلى أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وبقدر الالتزامات الواردة فيها فقد نشأ عنها أيضا حقوق لمصلحة القطاع الخاص ومن أهمها النفاذ إلى الأسواق (تصدير السلع والخدمات) :حيث أصبحت التعرفات الجمركية لأعضاء المنظمة مربوطة ولا يجوز زيادتها إلا بعد الرجوع إلى الأطراف الأخرى، ويعني هذا الربط (من الناحية القانونية) عدم الإخلال بالاتفاق بتخفيض التعريفات الجمركية ،وكذلك عدم فرض قيود جديدة من جانب الدول المستوردة وهذا الالتزام أخذت به الدول المتقدمة، وبلدان مرحلة التحول وبدرجات مختلفة تتناسب مع ظروف كل دولة في تجارة الخدمات فقد تعهدت الدول بالتزامات بعدم تقييد فرص النفاذ إلى الأسواق أمام الخدمات الأجنبية ومورديها وفقاً للشروط والقيود المحددة في جداول الالتزامات الوطنية . وبهذا الالتزام المزدوج (الوطني، والتزامات الدول الأخرى) يسمح للصناعات التصديرية بوضع خطط الاستثمار والإنتاج في ظروف من الثقة والاطمئنان .

كما أن اتفاقيات المنظمة تضمن استقرار فرص النفاذ للأسواق بالالتزامات بقواعد السلوك التجاري ، ومن بين أهم تلك القواعد تحديد القيمة الخاضعة للجمارك (اتفاقية التقييم الجمركي) والقواعد الخاصة بفحص المنتجات لضمان توافقها مع المعايير اللازمة (اتفاقية الفحص قبل الشحن) وقواعد إصدار تراخيص الاستيراد (اتفاقية تراخيص الاستيراد) ويساعد استقرار القواعد الدولية في تلك المجالات شركات التصدير في عدم تعرضها إلى ممارسات مختلفة مع تعدد الأسواق إضافة إلى استقرارها بقواعد دولية موحدة واستقرار قواعد استيراد الخدمات ومستلزمات الإنتاج حيث تحتاج كثير من المصانع المنتجة إلى استيراد الخامات والمنتجات الوسطية والخدمات من أجل إنتاج سلع التصدير، وتضمنت اتفاقات التجارة الدولية قواعد تسهيل الاستيراد، من بينها قاعدة بسيطة وهامة في نفس الوقت، وهي السماح بدخول الواردات دون قيود ما دامت قد سددت ما يستحق من رسوم جمركية ،وكذلك الالتزام بأن تكون القواعد الوطنية المطبقة متفقة مع قواعد الموحدة الواردة بالاتفاقات، وبذلك تضمن الاتفاقيات لصناعات التصدير الوطنية الحصول على مستلزمات إنتاجها دون قيود غير ضرورية من ناحية ،كما أن الربط الجمركي بموجب الاتفاقيات من شأنه استقرار تكاليف الاستيراد دون زيادة بسبب فرض رسوم جمركية أعلى من ناحية أخرى.

تأهيل

* ما هي رسالتكم للقطاع الخاص؟

- على القطاع الخاص إعادة تأهيل نفسه للمنافسة الشريفة والعادلة فلا يكفي توضيح جوانب التحفظ والمخاوف - إذا جاز التعبير- بل من المهم تقديم المقترحات الإيجابية والممكنة في إطار ما تتيحه الاتفاقيات المتعددة الأطراف ومفاوضات الانضمام للمنظمة . وبذلك يمكن القول إجمالا بأن شراكة القطاع الخاص والحكومة يجب أن تسير يدا بيد وبصورة تساعد البلاد على تحقيق أفضل النتائج المتوخاة من الانضمام للمنظمة.

ومن هذا المنطلق ساهم مكتب الاتصال والتنسيق في مراجعة مشروع قانون إجراءات الوقاية وحماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية من خلال الاستفادة من الخبراء المحليين والدوليين في هذا الإطار.. إلى جانب ذلك توجد إدارة عامة مختصة بشؤون المنافسة ومنع الاحتكار في إطار وزارة الصناعة والتجارة لها نشاط محدد بهذا الخصوص وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اهتمام الحكومة، ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة ،بهذا الجانب . وقد قام مكتب الاتصال والتنسيق خلال الفترة الماضية من عقد ورش عمل وندوات وطنية تهدف إلى توعية القطاع الخاص باتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشكل عام ومتطلبات الانضمام.

كما نود التأكيد هنا بأن القطاع الخاص لم يغب على الإطلاق في مسيرة انضمام بلادنا للمنظمة، حيث يوجد تمثيل للاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية في عضوية اللجنة الوطنية للإعداد والتفاوض مع المنظمة بالإضافة إلى جمعية الصناعيين اليمنيين ويشاركون بفعالية في الاجتماعات والفعاليات التي تعقدها اللجنة الوطنية.

علماً بأن لوائح المنظمة تفرض على الدول أن تتم مفاوضات الانضمام عبر الجهات الرسمية التي تمثل الدولة، وعلى هذه الجهات الاستئناس برأي القطاع الخاص والدفاع عن مصالحه.